

ومن حقق انه اعتبار شرعي لم يشك عليه مثل كذا في البحر وفيه نظر سابق وجهم  
ولا يصح بعدد راي لا يثبت كونه صاحب عذر حتى يستوعبه العذر  
وقتا كاملا وليس فيه انقطاع بقدم الوضوء والصلاة اذ لو انقطع في  
الوقت بقدم الوضوء والصلاة لم يكن معذورا وهذا اى استيعاب م  
العذر للوقت حقيقة بان لم ينقطع اصله او حكما بان كان الركن الذي  
ينقطع فيه لقلته لا يمكن فيه من اداء الوضوء والصلاة خالي عن و  
جود العذر شرط بثبوت اى العذر واذا طر العذر في خلال الوقت  
قبل صلاة فرضه وطاق خروج الوقت هل يؤدي الصلاة مع وجود  
العذر مع انه لم يثبت انه صاحب عذر او يترك الصلاة وان خرج  
وقتها ولا يورد بها الا بعد ثبوت العذر توقفت فيه سابقا بغير باب  
في البحر عن الظاهر انه لم ينتظر الى اخر الوقت فاذا لم ينقطع صلى  
قبل خروج الوقت فاذا دخل الوقت الثاني وانقطع واما الانقطاع  
الى وقت صلاة اخرى وتوضا واعاد الصلاة يعنى لانه بدأ وام الانقطاع  
ع تبين انه صحيح صلى صلاة المعدورين وان لم ينقطع في وقت الصلاة  
الثانية حتى خرج الوقت جازة الصلاة انتهى فهذا يقتضى انه اذا  
ثبت العذر باستيعابه الوقت ولو حكما يثبت مستندا الى اول ما اصابه  
اذ لولا الاستناد في ثبوت العذر لوجب الاعادة مطلقا فهذا يرد  
نقضا على ما سبق عن البحر من ان العذر يثبت مقتصر الاستناد  
وشروط واما اى العذر وجوده في كل وقت بعد ذلك ولو مرة واحدة

ليصح

ليعلم بها بقاؤه وشرط انقطاعه **ولو وقت كامل عنه** بانقطاعه حقيقة  
**باب الانجاس والطهارة عنهما لما فرغ من الحكمة** وتطهيرها شرع  
في الحقيقة تميزان التها قد تم الحكمة لانها اقوى لكون قليلها يمنع جواز الصلاة  
اتفاقا ولا يسقط وجوب ازالتها بعدئذ ما اصابه او ضلها بخلاف الحقيقة  
واما من به نجاسة وهو محدث اذ اوجد ما يكفي احدها فقط فانما وجب  
صرفه للنجاسة لا للحدث ليمحى بعده فيكون تحصيله للطهارتين لانها  
اغلظ من الحدث يحرم عن النهاية والفتح ولو عبر المصنف بالازالة بدلا  
عن التطهير لكان اولى لانها اعم لصدورها بقطع محل النجاسة والانجاس  
جمع نجس بفتح ن وهذا الفصح اللغوي وبها جاء التنزيل وهو في  
الاصل مصدر نثر استعمال السما قال تعالى انما المشركون نجس والنجس  
اسم يطلق على الحقيقي والحكمي والبحث على الحقيقي والحدث عن  
الحكمي والنجاسة عين مستقذرة وازالتها عن الثوب والبدن والمكان  
فرض ان بلغت القدر المانع واقتضى ازالتها مشروط بما اذا امكن اذا  
لتمها من غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن من ازالتها الا بابداء عورته  
للناس يصلى معها لان كثرة عورته اشد فلو ابداهم الا بالزلة فسق  
اذ من ابتهى بين امرين محظورين عليه ان يرتكب اهو منهما بخلاف كثرتها  
للتفوط والاعتقال **تنقسم النجاسة الحقيقية الى قسمين غليظة وخفيفة**  
وهذا بالنسبة لقدر ما يعنى عنه فيها لا بالنسبة لكيفية تطهيرها اذ لا  
تختلف بالتخفيف والتغليظ ولهذا كان المفوض عنه في الغليظة قليلا

سنة تطهير الانجاس